

# «حجّ» خليجي إلى البيت الأبيض: «تبويس لحى» ببركة



أظهر دونالد ترامب، في بدايات الأزمة، انخيازاً واضحاً ضد قطر (أ ف ب)

يستضيف الرئيس دونالد ترامب في الفترة القصيرة المقبلة، الزعماء الخليجيين كلاً على حدة، في محاولة لتعبيد الطريق أمام القمة الأميركية - الخليجية التي يفترض أن تعقد الربيع المقبل، محاولة لا يبدو أنها ستؤتي، حتى في حال نجاحها، إلى حسم الخلاف وانطواء صفحته، بالنظر إلى التركيز الأميركي على بعد واحد لا يخلو من الزيف، واستمرار التناوش بين «الأشقاء» على الجبهات كافة

يستعد زعماء الخليج لـ «الحجّ» إلى الولايات المتحدة الأميركية، تبعاً، في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل المقبلين، للتحاوت في إمكانية انعقاد القمة الأميركية - الخليجية التي أضحت تقليداً سنوياً، منذ انعقاد أول لقاء من هذا النوع في منتجج كامب ديفيد الرئاسي الأميركي عام 2015، إبان عهد الرئيس السابق، باراك أوباما.



## تواصل دول المقاطعة محاولتها إيجاد بديل سياسي لـ «نظام الحمدين»

وفيما لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تلك المباحثات المرتقبة ستسفر عن انعقاد القمة بنسختها الرابعة بعد القمة الأخيرة التي انعقدت في العاصمة السعودية الرياض في أيار/ مايو الماضي، يبدو أن كلاً من طرفي الأزمة الخليجية يستعد لتجميع أكبر عدد ممكن من أوراق القوة في جعبته، والتوجه بها إلى البيت الأبيض، أملاً في تعزيز محاولاته اجتذاب الحبل الأميركي



إلى جانبه، في وقت لا تُظهر فيه واشنطن عزماً على حسم الخلاف لصالح أي من حلفائها. وفقاً للمعلومات التي أدلى بها مسؤولون أميركيون كبار قبل يومين، فإن أول الواصلين إلى ضيافة الرئيس دونالد ترامب سيكون ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، منتصف آذار، يليه ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، بعد يومين، ثم يتبعهما أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، في نيسان. لقاءات تأمل الولايات المتحدة، بحسب ما ذكر أحد المسؤولين المشار إليهم، أن تسفر عن «حل الخلاف قبل القمة» المفترض انعقادها في واشنطن أواخر الربيع، للسماح بتركيز أكبر على الشؤون الاستراتيجية الأخرى مثل إيران». هذا الهدف يكاد التشديد عليه يكون جامعاً لكل التصريحات الأميركية بشأن الأزمة الخليجية، التي يبدو أن رؤية وزارتي الخارجية والدفاع لحيثياتها وكيفية التعامل معها تركت تأثيرها على البيت الأبيض، الذي بات «أكثر اعتدالاً وتوازناً» في إدارة الخلاف، بعدما أظهر في بداياته انخيازاً واضحاً ضد قطر.

هل يعني ذلك أن الإدارة الأميركية ستنجح في لمّ شمل حلفائها؟ يوحى التركيز الدائم على ملف «مكافحة الإرهاب» دون سواه، وتشجيع الولايات المتحدة قطر على اتخاذ خطوات «أكثر تقدماً» في هذا المجال، ومكافأتها إياها على «الطاعة» بسلسلة اتفاقيات تم توقيعها خلال «الحوار الاستراتيجي الأميركي - القطري» الذي انعقد أواخر كانون الثاني/ يناير الماضي، بأن واشنطن قد تنجح في جمع القادة الخليجيين تحت هذه الالفة، بغرض الخروج بمشهد «توافقي» على «تعزيز فاعليتنا على الكثير من الجبهات» (على حد تعبير وزير الدفاع جيمس ماتيس)، وهو مشهد بإمكان أي من

المقاطعة الفضل في التنازلات القطرية لواشنطن في ملف تمويل الإرهاب»، مؤكداً أن تلك الدول «ستستمر في ضغطها لتكسب تنازلات إضافية ضد التطرف والإرهاب، حتى وإن جاء الحصاد عبر عواصم أخرى». لكن هذا السنار الذي يتلظى خلفه جميع المعنيين بالأزمة، لا يخفي حقيقة أن للخلاف بين «الأشقاء» الخليجيين أبعاداً سياسية أخرى، قد لا تكون الإدارة الأميركية راهناً معنية بالعمل على معالجتها، فضلاً عن أن إمكانية توصل الوسطاء المحليين (الكويت مثلاً) إلى تسوية بشأنها تبدو ضعيفة

طرفي الأزمة ادعاؤه انتصاراً له. تُعزّز الاحتمال المتقدم التصريحات الأخيرة الصادرة عن المسؤولين الخليجيين والتي يتقدمها اثنان: أولهما لوزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أعلن فيه استعداد بلاده للمشاركة في القمة الأميركية - الخليجية، معرباً عن اعتقاده بأن «الوضع سيكون تحت السيطرة في النهاية»، مشدداً على أن «قطر لا تدخر جهداً في مكافحة الإرهاب، ويمكن لجميع الدول أن تفعل المزيد». وثانيهما لوزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، الذي اعتبر، قبل أيام، أن «لدول

أكثر من أي وقت مضى. من هنا، فإن احتمال تحقق مصالحه بينية مماثلة لما شهدته عام 2014 عقب أزمة سحب السفراء يبقى في مستوى الهشاشة أقله على المدى المنظور، لتتقدم احتمالات أخرى (ليس من بينها التصعيد العسكري)، فحواها استمرار دول المقاطعة في محاولة تقويض النظام القطري مع ادعائها خلاف ذلك في العلن، وإصرارها على هامشية «القضية القطرية» (قال وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، الأسبوع الماضي، في بروكسل، إن «قطر قضية صغيرة أمام الملفات الهامة في المنطقة»)،

## الأردن

# تعديلات «ما بعد الأزمة»: مكتب الملك والحكومة ورئاسة الأمن

## عمان - الأخبار

بعد مرور 21 شهراً من ولايته، أجرى رئيس الوزراء الأردني، هاني الملقى، التعديل السادس على حكومته التي اجتازت امتحان الثقة قبل أيام، بنسبة وصلت إلى 55% ممن حضروا جلسة التصويت في مجلس النواب، فيما وافق الملك عبد الله الثاني على هذا التعديل يوم أمس، علماً بأنه تسلّم التقرير السنوي لأعمال الحكومة في الـ 2017 بداية شباط الجاري. التعديل الذي كان متوقفاً منذ مدة شمل 9 وزارات، لكن بقيت الخارجية بعيدة عن دائرة التغيير، ما يعني أن سياسة النظام وما يرتبط بها من تحالفات إقليمية ودولية ستبقى على ما هي عليه، ولا سيما مع عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وحصول المملكة على حصتها من المساعدات الأميركية قبل أقل من أسبوعين، وهي من المساعدات الأسخى التي تقدمها واشنطن إلى حلفائها، ووصلت إلى ستة مليارات دولار على مدى خمس سنوات.

رغم أن التعديل سلوك روتيني، فإنه يعني أن الأزمات الخارجية التي عصفت بالمملكة، وخصوصاً الإعلان الأميركي بأن القدس «عاصمة لإسرائيل»، و«حادثة السفارة» الإسرائيلية، سارت كلها نحو مربع الاستقرار، وهي السمة الدائمة للدبلوماسية الأردنية، مع العلم بأن الملك تولى ملف القدس بنفسه لا الحكومة، كما جرت العادة، وأجرى عدة لقاءات وزيارات دولية برفقة وزير الخارجية أيمن الصفدي. لكن ماذا يعني هذا التعديل على الصعيد الداخلي

في ظل الأزمة الاقتصادية واستمرار الإجراءات الحكومية القاسية؟ لعل من أهم التعديلات ما طاول حقيبة الداخلية، والوزير الجديد هو سمير المبيضين الآتي من الوزارة نفسها، علماً بأنه كان قد تدرّج من محافظ العاصمة عمان عام 2009 إلى منصب أمين عام الداخلية عام 2014، وقبل شهرين جاء تعيينه في مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخابات. وترافق هذا التغيير في حقيبة الداخلية مع تعيين مدير جديد للأمن العام، علماً بأن الملقى كان قد قال إن المملكة شهدت خلال المدة الأخيرة خللاً في المنظومة الأمنية، نظراً إلى تكرار حوادث السطو منذ بداية العام الجاري.

النقطة الأبرز في تعديل الملقى تعيينه نائبين له، أحدهما انتقل من رئاسة مكتب الملك، وهو جعفر حسان، كما سيكون وزير دولة للشؤون الاقتصادية، والنائب الآخر هو جمال الصرايرة الذي سيكون أيضاً وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء. أما الأول، حسان، فكان وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي في الحكومات الخمس التي تعاقبت قبيل الحراك الأردني وأثناءه، في كانون الثاني 2011، وقد تقلّد منصب محافظ الأردن في البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي وبنك الإعمار الأوروبي، إلى أن انتقل إلى مكتب الملك عام 2014. وكان حسان قد بدأ سيرته ضمن البعثة الأردنية الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، وكان قائماً بأعمال السفير ونائباً للسفير الأردني في واشنطن، أي إنه عاصر مروان العشر عندما كان الأخير سفيراً في واشنطن.

أما الصرايرة، فهو ابن الدولة، وتسلم عدة مرات

حقيبة البريد والاتصالات بالإضافة إلى وزارة النقل، وعاصر الملكين حسين وعبد الله، كما كان نائباً في أول انتخابات برلمانية بعد رفع الأحكام العرفية عام 1989. والصرايرة هو رئيس مجلس إدارة شركة «البوتاس العربية»، وممثل وزارة المالية هناك، وقد جاء تعيينه بهذه الصفة منذ نيسان 2017، لكن هذا التعيين يستحضر صفقة الغاز التي وقعتها «البوتاس» و«البرومين» لاستيراد الغاز من إسرائيل لمدة 15 سنة مقابل 771 مليون دولار. وكان اسم الصرايرة قد ورد قبل عدة أيام حين وقّع مع القوات المسلحة مذكرة تفاهم لتمويل شراء كامل معدات وأجهزة مصنع فلانتر تعود ملكيته

## تغطي صلاحيات الملك الموسّعة في 2016 على دور الحكومة

إلى الجيش، علماً بأن «البوتاس» عضو في مجلس إدارة هذا المصنع الذي يخضع الآن للتصفية، على أن يستفاد من مبنى المصنع وبنيته التحتية في منطقة غور الصافي. وشبقت هذه المذكرة باتفاقية بين «البوتاس» والجيش لحماية بعض المنشآت المهمة التي تمت خصخصتها في بداية الألفين لقاء مبلغ زهيد مقارنة مع الأرباح التي تم تحقيقها بعد ذلك بعام.

في جملة التعديلات، جاء سمير مراد وزيراً للعمل، وهو رجل أعمال وشغل مناصب رفيعة، كما سبق أن تسلّم الحقيبة نفسها في حكومة سمير الرفاعي

التي أقالها الملك بفعل الضغط الشعبي بعيد انطلاق الحراك الأردني، كذلك شغل مراد رئاسة مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء الأردنية، علماً بأن كامل أعضاء مجلس الإدارة هم ممثلون عن شركة كهرباء المملكة لاستثمارات الطاقة، وهي مملوكة بالكامل المؤسسة الضمان الاجتماعي، وبينما شمل التعديل 5 وزارات أخرى هي: المياه، والبيئة، والأوقاف، والشباب، ووزير الدولة للشؤون القانونية، أعلن أن رئيس الوزراء سيخضع لعلاج مكثف بعد تشخيص ورم سرطاني لديه، ما سيعني أن الدور الأكبر سيكون لنائبه في المرحلة المقبلة. وتخضع إعادة تشكيل الحكومة في الأردن عادة لاعتبارات عدة تلفها نقاشات مطولة حوله، لكن خيارات التعديل تكون غالباً محصورة بأشخاص لديهم باع في العمل الاقتصادي والسياسي ومن الموالين للنظام حصراً، وذلك بعد توسيع صلاحيات الملك وفق التعديلات الدستورية عام 2016، إذ ينص التعديل على ممارسة الملك صلاحيات متعددة «منفرداً»، منها تعيين ولي العهد ونائب الملك ورئيس وأعضاء مجلس الأعيان ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، وقائد الجيش، ومدير المخابرات، ومدير الدرك، من دون توقيع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. مع ذلك، ما زالت الإصلاحات المطلوبة من الحكومة لاستمرار برنامج الإصلاح الاقتصادي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي مستمرة، والتشكيلة الجديدة مطالبة بالمزيد من الإجراءات الصعبة، فيما لا يمكن التنبؤ بكيف ومتى سيكون الانفجار الشعبي رفضاً للنهج الاقتصادي الجاري.